

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلد الأول

المجلد الأول

شاه الوقت

مخاشية

عبد الوهاب

لِلْعَلَامَةِ ابْنِ الْحَسَنَاتِ مَوْلَانَا مَوْلَايَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَقِّ صَاحِبِ الْكَهْنَوِي

میر محمد کتبخانہ آرام باغ کراچی

فَهْرَسْتِصَاعُ شَرْحِ الْوَقَايَةِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ	
٥٢	٥٣
٥٤	٥٥
٥٦	٥٧
٥٨	٥٩
٦٠	٦١
٦٢	٦٣
٦٤	٦٥
٦٦	٦٧
٦٨	٦٩
٧٠	٧١
٧٢	٧٣
٧٤	٧٥
٧٦	٧٧
٧٨	٧٩
٨٠	٨١
٨٢	٨٣
٨٤	٨٥
٨٦	٨٧
٨٨	٨٩
٩٠	٩١
٩٢	٩٣
٩٤	٩٥
٩٦	٩٧
٩٨	٩٩
١٠٠	١٠١
١٠٢	١٠٣
١٠٤	١٠٥

كِتَابُ الصَّلَاةِ	
١٠٦	١٠٧
١٠٩	١١٠
١١٢	١١٣
١١٤	١١٥
١١٦	١١٧
١١٨	١١٩
١٢٠	١٢١
١٢٢	١٢٣
١٢٤	١٢٥
١٢٦	١٢٧
١٢٨	١٢٩
١٣٠	١٣١
١٣٢	١٣٣
١٣٤	١٣٥
١٣٦	١٣٧
١٣٨	١٣٩
١٤٠	١٤١
١٤٢	١٤٣
١٤٤	١٤٥
١٤٦	١٤٧
١٤٨	١٤٩
١٥٠	١٥١
١٥٢	١٥٣
١٥٤	١٥٥
١٥٦	١٥٧
١٥٨	١٥٩
١٦٠	١٦١
١٦٢	١٦٣
١٦٤	١٦٥
١٦٦	١٦٧
١٦٨	١٦٩
١٧٠	١٧١
١٧٢	١٧٣
١٧٤	١٧٥
١٧٦	١٧٧
١٧٨	١٧٩
١٨٠	١٨١
١٨٢	١٨٣
١٨٤	١٨٥
١٨٦	١٨٧
١٨٨	١٨٩
١٩٠	١٩١
١٩٢	١٩٣
١٩٤	١٩٥
١٩٦	١٩٧
١٩٨	١٩٩
٢٠٠	٢٠١
٢٠٢	٢٠٣

[illegible]

الاصوم

٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢
٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧
٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢
٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧
٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤
٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣
٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢
٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١
٤١٦	٤١٧	٤١٨	٤١٩	٤٢٠
٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠
٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠
٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠
٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩	٤٦٠
٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠
٤٧٦	٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩	٤٨٠
٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٠
٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠
٥٠٦	٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩	٥١٠
٥١٦	٥١٧	٥١٨	٥١٩	٥٢٠
٥٢٦	٥٢٧	٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠
٥٣٦	٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩	٥٤٠
٥٤٦	٥٤٧	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠
٥٥٦	٥٥٧	٥٥٨	٥٥٩	٥٦٠
٥٦٦	٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩	٥٧٠
٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠
٥٨٦	٥٨٧	٥٨٨	٥٨٩	٥٩٠
٥٩٦	٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩	٦٠٠
٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٠
٦١٦	٦١٧	٦١٨	٦١٩	٦٢٠
٦٢٦	٦٢٧	٦٢٨	٦٢٩	٦٣٠
٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨	٦٣٩	٦٤٠
٦٤٦	٦٤٧	٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠
٦٥٦	٦٥٧	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٠
٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠
٦٧٦	٦٧٧	٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠
٦٨٦	٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠
٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨	٦٩٩	٧٠٠
٧٠٦	٧٠٧	٧٠٨	٧٠٩	٧١٠
٧١٦	٧١٧	٧١٨	٧١٩	٧٢٠
٧٢٦	٧٢٧	٧٢٨	٧٢٩	٧٣٠
٧٣٦	٧٣٧	٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠
٧٤٦	٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩	٧٥٠
٧٥٦	٧٥٧	٧٥٨	٧٥٩	٧٦٠
٧٦٦	٧٦٧	٧٦٨	٧٦٩	٧٧٠
٧٧٦	٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩	٧٨٠
٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨	٧٨٩	٧٩٠
٧٩٦	٧٩٧	٧٩٨	٧٩٩	٨٠٠
٨٠٦	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩	٨١٠
٨١٦	٨١٧	٨١٨	٨١٩	٨٢٠
٨٢٦	٨٢٧	٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠
٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠
٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠
٨٥٦	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠
٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠
٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠
٨٨٦	٨٨٧	٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠
٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠
٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠
٩١٦	٩١٧	٩١٨	٩١٩	٩٢٠
٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠
٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠
٩٤٦	٩٤٧	٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠
٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠
٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨	٩٦٩	٩٧٠
٩٧٦	٩٧٧	٩٧٨	٩٧٩	٩٨٠
٩٨٦	٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠
٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨	٩٩٩	١٠٠٠

紅

[illegible]



۱۵۰۰ لادان کوبیده چرب سفید ملائم و عسل از درو اطهری من حدیث ابوسعید اودان را تسبیح برافروخته درین امر شهادت کند که کسی که تسبیح را از ایندو عزیزتر در دنیا و آخرت کند که خداوند او را جزای خیر العالیمر ۱۲ مرتبه در هر وقت

[illegible]

السما قبلتوا شروحا وتعليقات عليها وتداولوها فيما بينهم ورسا وتدريسا وتعلما وقد تركوا لهم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و
ربط الفروع بالاصول الاحكام فتم من انقصوا من علمهم على اهل العلم في بعضهم كمن يقول على اهل العلم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و
و بعضهم كمن يقول على اهل العلم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و بعضهم كمن يقول على اهل العلم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و
دار اسلام كتبت على تعليقاتها بامره الشريف حاويا على كل بعض المقامات على حسب تقريره الشريف ثم لما ترقى في احوال ترفعت عن بعض
الى اوج الكمال رايته لا يعني للطلبية باختصاره ولا يفيده للكلمة باقتصاره فشرعت في شرح كبيره من الاستحاشية في كشف ما في شرح الوقاية
الرسمة في ترصيص المسائل لذلك تيسر المتقوال المعقول ضبط الفروع بالاصول مع ذكر اختلاف الصحابة والاتباعين ومن
بعده من المجتهدين ايراد او تتم على سلكهم مع اقتضائهم الابرار والبرامج والاحكام على شرطية الانصاف من دون تعصب للابحاث او
من القدر الكبريم الذي في فقهنا هذا الامير العظيم ان يشرح في عمري وجميع عمري ويكمل خيري وتيمم قصدي في بحول ذليله لنفع عباده وعلم اصلي
عند المنازعة بين عباده ثم طلب مني بعض خلص الاحباب اجلة الاحباب ان اشرح الوقاية وعلق على تعليقاته ففهم من
السعاية فبادرت الى اجابة التماسه في اخرج مقترحا مني ان كتاب السعاية يكون مستقلا على ما ذكرناه في احوال اهل العلم في هذا
في نشر العلم بقدر الامكان وفي من بطاير الكتب على تعليقاته سميت **مقدمة الرعايتين في شرح الوقاية** من مشايخي
على المتن في الشرح مع ذكر الجرح والرفع وذكر احوال الحكماء من قبلهم من الكتب والامامة النبوية والامامة الخيرية والاصول المرصية مع ذكر
اختلاف الامامية في تفسيره من اولي اهتمام به في اختلافات غيرهم من الامامية في تفسيره في انت في توضيح مطالب الشرح ولتكن وما يتعلق بها
من الاسوال بوجاهة مع ضبط استحسن اوردت مستنبطة لتمام بعض الفروع التي يتولى ايسارها لاهل الشريعة في دفع اشبهات لولادة
على مسائل الخفية رمزا وهرقة وليس غرضي من هذا التاخير سائر تاليفاتي وفي الله شبيهه الربا والجملة والاشكال والاهل بالفضل
قاي فخر من لا يدعي ما يعني عليه في القبول والاحكام من خلق من القدر بل ان تشفع بالطلبية في تفسيره الكلمة ويكون زادانا خالي
في سفر الآخرة وباعثا لنجاتي من الابهوال والامانة وكثيرا ما نشد قول **اتاج الشكر**
من حول غايه طيباتق وتمايلي طربا لكل عويصة في الله من المني من لمة ساقى
اشي من الله وكاهه واهشاق فالتن فقر الفتاة لدهما تقرى لائق الزنك عن اوراقى
استاد العلم الكافي لكل بني الدنيا مودع قصد وان مرادى صحة وفراغ
يكون بيلي في كنان بللغ فني مثل هذا فليشأ الله فني جوي من الدنيا انور بللغ
لعمري قد واهشاق بللغ وكان ذلك حين كنت مرونا بالاحسانات الفاضلة التي يمنونها بالانعامات والاهل ليدى من حشرة
من ربه بدور ولا زلة من شمس شموس الرياسة باستدائها لاهل الانصاف قانع ببيان العلم والاعتدال الذي سلطت انوار العلم
والهداية لفظ ووردت من اهل الفضل والارادة لفضلهم عتبة رفيعة لمجا للعلماء وسدته العلية ماوى للفضل والارادة لفضلهم عتبة رفيعة لمجا للعلماء وسدته العلية ماوى للفضل والارادة لفضلهم
عقبه وعرجت ارباب العلم على معارج الشرف في زمان فتور ذي المناسبات العلية لهما قبل السنية آتت سلطنة النظامية ووزراء الدولة الاخيرة
النواب مختار الملك سالار جنگ تراب علي خان بهادر لازلت بدو اقبال يا زنة شموس فضائله
وذلك في عهد سلطنة سلطان الاسلام علي شاه الذي اقام رافع الوية مولاي في الاتفاق مالم يسرة الاختلاف في الاتفاق في احوال
الراية العظمى نور عليق الامارة الكبرية بدور ورجع الاجلاله كرمنازل سيادة الذي يحوم على منزله الكون ويردح حول عتبة
العالون حقيق بان نيشد في حقه ما نشده السعد المتقاراني في شان بلکہ **شعر** غلافه صبح يدعوه الهوى للمكا

سما قبلتوا شروحا وتعليقات عليها وتداولوها فيما بينهم ورسا وتدريسا وتعلما وقد تركوا لهم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و
ربط الفروع بالاصول الاحكام فتم من انقصوا من علمهم على اهل العلم في بعضهم كمن يقول على اهل العلم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و
و بعضهم كمن يقول على اهل العلم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و بعضهم كمن يقول على اهل العلم ما لو اوجب عليهم من الكلام الاحكام و
دار اسلام كتبت على تعليقاتها بامره الشريف حاويا على كل بعض المقامات على حسب تقريره الشريف ثم لما ترقى في احوال ترفعت عن بعض
الى اوج الكمال رايته لا يعني للطلبية باختصاره ولا يفيده للكلمة باقتصاره فشرعت في شرح كبيره من الاستحاشية في كشف ما في شرح الوقاية
الرسمة في ترصيص المسائل لذلك تيسر المتقوال المعقول ضبط الفروع بالاصول مع ذكر اختلاف الصحابة والاتباعين ومن
بعده من المجتهدين ايراد او تتم على سلكهم مع اقتضائهم الابرار والبرامج والاحكام على شرطية الانصاف من دون تعصب للابحاث او
من القدر الكبريم الذي في فقهنا هذا الامير العظيم ان يشرح في عمري وجميع عمري ويكمل خيري وتيمم قصدي في بحول ذليله لنفع عباده وعلم اصلي
عند المنازعة بين عباده ثم طلب مني بعض خلص الاحباب اجلة الاحباب ان اشرح الوقاية وعلق على تعليقاته ففهم من
السعاية فبادرت الى اجابة التماسه في اخرج مقترحا مني ان كتاب السعاية يكون مستقلا على ما ذكرناه في احوال اهل العلم في هذا
في نشر العلم بقدر الامكان وفي من بطاير الكتب على تعليقاته سميت **مقدمة الرعايتين في شرح الوقاية** من مشايخي
على المتن في الشرح مع ذكر الجرح والرفع وذكر احوال الحكماء من قبلهم من الكتب والامامة النبوية والامامة الخيرية والاصول المرصية مع ذكر
اختلاف الامامية في تفسيره من اولي اهتمام به في اختلافات غيرهم من الامامية في تفسيره في انت في توضيح مطالب الشرح ولتكن وما يتعلق بها
من الاسوال بوجاهة مع ضبط استحسن اوردت مستنبطة لتمام بعض الفروع التي يتولى ايسارها لاهل الشريعة في دفع اشبهات لولادة
على مسائل الخفية رمزا وهرقة وليس غرضي من هذا التاخير سائر تاليفاتي وفي الله شبيهه الربا والجملة والاشكال والاهل بالفضل
قاي فخر من لا يدعي ما يعني عليه في القبول والاحكام من خلق من القدر بل ان تشفع بالطلبية في تفسيره الكلمة ويكون زادانا خالي
في سفر الآخرة وباعثا لنجاتي من الابهوال والامانة وكثيرا ما نشد قول **اتاج الشكر**
من حول غايه طيباتق وتمايلي طربا لكل عويصة في الله من المني من لمة ساقى
اشي من الله وكاهه واهشاق فالتن فقر الفتاة لدهما تقرى لائق الزنك عن اوراقى
استاد العلم الكافي لكل بني الدنيا مودع قصد وان مرادى صحة وفراغ
يكون بيلي في كنان بللغ فني مثل هذا فليشأ الله فني جوي من الدنيا انور بللغ
لعمري قد واهشاق بللغ وكان ذلك حين كنت مرونا بالاحسانات الفاضلة التي يمنونها بالانعامات والاهل ليدى من حشرة
من ربه بدور ولا زلة من شمس شموس الرياسة باستدائها لاهل الانصاف قانع ببيان العلم والاعتدال الذي سلطت انوار العلم
والهداية لفظ ووردت من اهل الفضل والارادة لفضلهم عتبة رفيعة لمجا للعلماء وسدته العلية ماوى للفضل والارادة لفضلهم
عقبه وعرجت ارباب العلم على معارج الشرف في زمان فتور ذي المناسبات العلية لهما قبل السنية آتت سلطنة النظامية ووزراء الدولة الاخيرة
النواب مختار الملك سالار جنگ تراب علي خان بهادر لازلت بدو اقبال يا زنة شموس فضائله
وذلك في عهد سلطنة سلطان الاسلام علي شاه الذي اقام رافع الوية مولاي في الاتفاق مالم يسرة الاختلاف في الاتفاق في احوال
الراية العظمى نور عليق الامارة الكبرية بدور ورجع الاجلاله كرمنازل سيادة الذي يحوم على منزله الكون ويردح حول عتبة
العالون حقيق بان نيشد في حقه ما نشده السعد المتقاراني في شان بلکہ **شعر** غلافه صبح يدعوه الهوى للمكا

على معنى الكرامة مما يحسن من شأنه فاشتهر بذلك في كل زمان وأما في الجوانب لادراك واجتماع القلوب على الاخذ
بها على مر الدهور دون ما سواها يشهد بصلاح من يتقن من طويع لاسيما الامام اعظم واهرم الامام الاقدم من سراج الامة وكنز الهمة والبرهان
ابو حنيفة قد خد الله بعنايته وجمع من الفضائل في ذاته ما لم يحجج به انسانا في غيره حتى شاع علمه واشتهر به كبقرة الجبهتين في ذهابي من به
انظر علوم الشريعة من سبلين من شراكم الفروع بين المؤمنين فانه اول من فرغ في الفقه والعقود صنف بالافاق الملازمين الى درسه
من مشايير العلماء المجتهدين اجتماع ائمة المتكلمين الى مجلسه من جملة ائمة العلماء كاتبي يوسف اقدم في الاخبار واللسان محمد
القدم في الفقه والاعراب البيان ودر فقه النيسابوري في القياس حسن بن ياد اقدم في اصول الفروع وعبد الله بن المبارك الصاحب
في رايه وكنز من الجواهر المفسر الزاهد وحنس بن غياث بن طلق العظمى الذي في اقتصاده من الحقائق وكذا ابن زكريا بن ابي زائدة في
جمع الحديث وخطب الفروع واهد بن عمرو القاضي ونوح بن ابي مرهم الجابح وابي مطيع البجلي و يوسف بن كذا السبي وغيرهم ثم اقر
بفضله لخصوم وطلو كل العلوم حتى قال الامام مالك حين سئل عنه عن ابي حنيفة رايته رجلا لو كلمته في هذه السيرة انما ذهبت لثمة
وقال ايضا ان ابا حنيفة لا يمل الفقه غير منسوق قال شافعي الناس كلهم عمال على ابي حنيفة في الفقه فاصحابنا كنفية عالمهم الله
بالطاف لخصمهم السابقون في الفقه والاجتهاد ولهم الرتبة العليا في الراي والحديث الارشاد انتهى وقال ايضا ان كثير من
اصحابنا افرقوا في اقرى اهلنا فمصلحنا اقدمون في افرق كغدا فانما دار الخلافه دار العلم الارشاد ونسبهم مشايخ بلع و مشايخ خراسان
و مشايخ قم و مشايخ بخارا ونسبهم مشايخ من بلاد اخرى كالري شيراز طوس زنجبار همدان استرآباد و بطنهم عينياني فرغانه مغان
وغير ذلك من بلدان الدنيا في اقليم ماوراء النهر وخراسان آذربايجان مازندران خوارزم وغزني وكرمان في بلاد الهند وخراسان
وغير ذلك من بلدان العرب عرق العجم ونسبهم علم ابي حنيفة الاما وتذكر ائمة تصنيفا واستغنا ونسبهم الناس على اختلاف طبقاتهم فابغت
كثرة الفقهاء الى حد الكثرة انا ليس تصنيفهم غير قابل للعد والاصحاب كانوا يتفقون بحديثه وول يستفيدون بحديثه وول يفتنون
البدائع ويقتون في احوالهم ليعلموا في نظام العالم نظام اليه على حسن النظام ورتي رواه على كروا لاسيما في امور الالام الى حين
قد ارشد من خروج جديف خان فوضع السيف قتل العباد وخراب العام والملك لاسيما في شمس الموصى على الشعر و على السيرة في الجواد الزرع
الاخضر و قد خوارزم و غار ما قتل سلطانا خوارزم شاه محمد و ابا داود الشيخ نجم الدين الكبري رزق بالشهادة في هذا الواقعة العظمى بسيد
هذه الفتنة الكافرة المغامرة الطاغية في سنة ست عشرة و ثمان مائة ثم تلاءم بوجه و دود و كند و افعلة حتى قصد بلاد الكوفة من جديف خان
عزم في ثمان مائة لم يستعزم في سنة ست وخمسين مائة ووزر ابنه اذ قتل الخليفة وجمع عسكر الشتر البغوية دار الخلافه و قتلوا
من كان بجنداد من الفقهاء وكان فتناء كنفية في تلك الديار فليسا فارس و ابا السيم الى دمشق و كانت هذه الديار في هذه الايام على
حسن النظام وكانت تقدم الفقهاء اليها من البلدان لطلبه من كل مكان الى ان حدث فيها احدى سلاطين الجركسية وصارت
اطوار النظام منكمرة فارتحل العلم واهل الالام الى بلاد الروم وجمع فيها ذوا الفضائل ارباب العلوم بركة سلطنة انما ياتى وفي الانصاف
بيان اسباب الاحتكاك المحمدي لاهل البوي كان اهل صحاب ابي حنيفة ابو يوسف تولى قضاء القضاة ايام ارون الرشيد فكان سيا
نظروا من يد القضاة في قضاة الروم وديار خراسان ماوراء النهر حتى الدراسة الشامية في ذكربقات اصحابنا كنفية ودرهم
وهذا امر الالام لاهل الفقه من الاطلاع عليه ليزال الناس مناز لهم الا انهم اذ نام على اعلامهم وقد بسطت اكامهم فيني في رالي املنا في
كبير من يطالع ليج اصغر في انوار السيرة وحقائق الشريعة وند كبرها قدر اضرور ياتى اذات غيرة فاعلم ان ذكر الكفوي
في طبقات كنفية ابن الفقهاء يعني من مشايخ المتكلمين على خمس طبقات الاولى طبقة المتقدمين من اصحابنا كنفية ابي حنيفة

الاصحاب المشايخ في ذكربقات اصحابنا كنفية

الامام ابا حنيفة قد علم انها بلغا رتبة الاجتهاد وان طليقة المجتهد العمل بجهاد دون اجتهاد غير فامر بترك العمل بقوله اذ لم يظهر وليا وقال لا
يحل لاحد ان ياتد بقول لم يعلم من اين قلته ونهى الى التقليد في معرق الدليل فلم يظهر له دليل قول الى حنيفة في بعض المسائل و
اظهرت لها الامارة على خلافه لم تتركوا قوله بامره عملا براهيا بامروا انتهى فاحتج انها مجتهدان مستقلان لا يرتبة الاجتهاد اطلق لانها لم تكن
تخليها بالاستاذ بها ونظر اجمالها الامامها اصلا واصلا وسلكا نحوه وتوجهوا الى نقل غير رتبة تاييد ونهضوا في انساب اليقين ثم عتبا الحث الذي
في الانصاف في غير عميد الروايات الشرعية في الميزان من المجتهدين في التفسير فمنها ان قولهم في انصاف والطحاوي في الكرخي انهم لا يقدرون
على مخالفة امامهم في الاصول ولا في الفروع يرد في النظر في احوالهم المذكورة في طبقات الحنفية واقوالهم وادبهم الماثورة في الكتب فميت
والاصولية ومنها ان عدم ابا بكر الرازي البصاص من الذين لا يقدرون على الاجتهاد مطلقا بعيد جداد عدم مسالة المحل في وحي
والبرزوي وقاضيان في المجتهدين في المذهب مع ان الرازي اقدم منهم ثانيا وادعى منهم علما وادعى منهم مروءة ومنها ان
شان الفذوي اجل من قاضيان صاحب هدية ان لم يكن اجل منه فليس ربي من جعل قاضيان في مرتبة ثالثة وحط القدر و
وصاحب الهدية عنها ليس مما ينبغي ذكره من المكي الهيتي الشافعي في رسالته شتن الغارة على من ابدى معرفة قوله في انما وعادة
نقلنا عن شرح المذهب السنوسي ان المجتهد اما مجتهد مستقل من شروطه فله النفس سلامة الذهن في اضافة الفكر وصحة التصرف والتسبب والتمسك
معرفة الاول واما لانها المذكورة في الاصول وشروطها والاقتباس منها مع الداية والارتياض في استعمالها مع الفقه والقبض لاها سائلة
هذا عدم من ازمته طويته واما منسوب هو اربعة اقسام احدها ان يقلد اية المذهب الدليل الانصاف بصحة استقلاله فانما يلبس اليه
سلوك طريقه في الاجتهاد وقاضيان ان يكون مجتهدا مقيدا في المذهب متقلدا بقرير اصوله الدليل غير انه لا يتجاوز في ذلك اصول المذهب وقواعد
وشروط كونه عالما بالفقه واصول اوله الاحكام تفصيلا وكونه بصيرا في المسالك القيمة والمعاني تام الارتياض في التخرج والاستنباط
غير المنصوص عليه لاصول المذاهب لا يعرى عن تقليد الا خلاه بعض اوقات استقلال كالتحصيل الحديث وهذه صفة صاحب الوجهة لانها
ان لا يبلغ رتبة الوجهة لكنه يفتقدها في حفظ مذهب المقلد ثم يتقرب الى رتبة المقلد ويحرم ويقرر ويهتدي بزيغ ويرجع وهذه صفة كثير من المتأخرين
الى اواخر المائتين الاربعة الذين تبوا المذهب حر واولادها ان يقوم بخلف المذهب تغلب فيهم مشكلة ولكنه ضعيف في تقريره وليله
تخوفا قسيته فلهذا يتبعه فقله فتواه فيما يحكيه من مسطرات مذهبه انتهى لخصا الدارسة الثالثة في ذكر طبقات المسائل قال الكفوي
اعلم الانصار في ترجيح الامام محمد اعلم ان مسائل مذهبنا على ثلاث طبقات الطبقة الاولى مسائل الاصول وهي مسائل ظاهرها الرواية و
هي مسائل المبسوط لمحمد ولها نسخ اشهرها وظهرت نسخة ابى سليمان الجوزي و يقال لها الاصول مسائل الجامع الصغير ومسائل الجامع الكبير و
السيرة الزبادات كلها تاليف محمد للمبسوط نسخ منها نسخة شيخ الاسلام ابى بكر العزيم بنو الزاهد ويقال لها مبسوط شيخ الاسلام المبسوط الكبري
منها نسخة شمس الامنة السخري نسخة شمس الامنة المحلوي نسخة السخري من مسائل ظاهرها الرواية مسائل كتاب المنتقى للحاكم الشهابي هو المذهب
اصل بعد كتب محمد ولا يوجد في هذه الاعصار وفي هذه الامصار وكتايب الكافي للحاكم ايضا من اصول المذهب وقد شرحتا مشكل منهن
شرح شمس الامنة السخري وشرح شيخ الاسلام على القاضي السبيعي في الطبقة الثانية من مسائل المذهب هي مسائل غير ظاهرها الرواية وهي
المسائل التي رويت عن الامنة لكن في غير الكتب المذكورة اما في كتب آخر لمخرج كالكيسانيات الرقيات المخرجانيات والهارونيات انا
سمى غير ظاهرها الرواية لانها لم تشتهر عن محمد لم ترو عنه بطرق كطرق الكتب الاولى انا في كتب غير محمد كالجوامع الحسن بن زياد ومنها كتب في
الاماراتان يقعد العالم حوله للامانة بالمحاور القرطيس في كل العالم بما فتح الله عليه من العلم وكتب المتلازمة ما تكلم مجلسا مجلسا ثم يحكمها
فيصير كتابا وسي بالاماني وكان هذا مادة اصحابنا المتقدمين ومنها الروايات المتفرقة كرواية ابن سامة وغيره من اصحاب محمد وغيره

هذا هو المذهب الذي عليه المشايخ
والعلماء في هذا المذهب
والذي هو المذهب الذي عليه المشايخ
والعلماء في هذا المذهب

من مسائل مخالفة للاصول فانها غير ظاهر الرواية وتعد من النوادر كنوادر ابن سماعه ونوادر هشام نوادر ابن سحيم الطبقة الثالثة
الفتاوى وتسمى الواقعات وهي مسائل تنسب لها المتأخر من اصحاب محمد و اصحاب اصحاب محمد من بعدهم في الواقعات التي لم توجد
روايتها من الائمة الثلاثة واول كتاب جمع فيه في علم النوازل لغة الفقيه ابو الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندي المعروف بابن
الهدى وجمع فيه فياوي المتأخرين المجتهدين بن مشايخه وشيوخه مشايخه كمحمد بن مقاتل الرازي ومحمد بن مسلمة ونصير بن يحيى وذكر فيها
اختياراته ايضا وهو اصل الواقعات غير الاصول ثم جمع المشايخ في كتابا كجرح النوازل الواقعات للناسطي والصد الشهد وغيره
ثم جمع من بعدهم من المشايخ هذه الطبقات في فتاوىهم مختلفة غير متمايزة كما في جامع قاضيه خان والخلاصة وغيرهما من كتب الفتاوى
وقد ميز بعضهم كما في المحيط رضى الدين الخسرى فانه بدأ بمسائل الاصول الاثم النوادر ثم الفتاوى انتهى كلامه وقد ذكرت بعض
ما يتعلق بهذا البحث في مقدمة الهداية وفي النافع الكبير لمن يطالع اجماع الصغير فليرجع اليها واعلم انهم ذكروا ان في المتن مقول
على ما في الشرح واني الشرح على ما في الفتاوى فاذا وجدت مسئلة في المتن موضوعة لنقل المذهب وجد خلافها في الشرح اخذ
بما في المتن واذا وقعت مخالفة بين ما في الشرح وبين ما في الفتاوى اخذ بما في الشرح لكن هذا اذا لم توجد التصحيح الصريح في الطبقة
التي تاتي قال الشيخ امين الشامي مؤلف المختار على الدر المختار في تنقيح الفتاوى الحامدية في كتاب الاجازة وذكر ابن مهيان
وغيره انه لا عبرة لما يقوله في الغنية اذا خالف غيره وقالوا ايضا ان ما في المتن مقدم على ما في الشرح واني الشرح على ما في الفتاوى
انتهى وقال ايضا في كتاب الفرق النص في مسئلة ما اذا ترك الميت بنت عم وابن خال بعدا ذكر عن النخعي الرطلي انه انفتى بان
الحل لبنت العم قد ذكر ما ان في المتن صحيح التزم المسمى التزم صاحب المتن ان يذكر فيها الصحيح وان يصحح الصريح اقوى من
التصحيح الا التزمي وانفتى به النخعي الرطلي صرح بتصحيحه في جامع البصائر وقول المؤلف ان المتن موضوعة لنقل المذهب لايل على ترجيح
اقيها في مسئلتي لان المراد بالمذهب ما يذكر في كتب ظاهر الرواية وبهذا كل من القولين صرحا بان ظاهر الرواية هي حيث كان كذلك
فعلينا انبلع ما صرحوا بالتصحيح انتهى ثم اهرأ والمتون في قولهم ما في المتن مقدم ليس جميع المتن بل المختصات التي الغيا
خداق الائمة وكبار الفقهاء المعروفين بالعلم والادب والفقه والشريعة الرواية كابي جعفر الطحاوي والكنزي والحاكم الشافعي القندري من
هذه الطبقة وقد كثر اعتماد المتأخرين على الفتاوى لبرهان الشريعة وكثرة الدقائق لابي البركات حافظ الدين عبد شمس بن محمد بن اسحق
سنة عشر و سبعمائة والمتأخر لا يفاضل محمد بن عبد الله بن محمد الموصلي المتوفى سنة ثمان ثمان مائة وجمع البصير لفظ الدين
اسمدين على البغدادي المتوفى سنة اربع وتسعين مائة ومختصر القندري لاسمدين محمد المتوفى سنة ثمان مائة و ذلك لما علموا
من جلالة مؤلفيها والتزامهم بالادلة مسائل حتم عليها واشهرها ذكرها واقواها اعتمادا للوقاية والكنز ومختصر القندري هي المراد بقول المتن
واذا خلطوا المتن الاربعة اراوا انه اشتمل على المختار والجمع واعلم انه قد شتهر ان المتن موضوعة لنقل المذهب لايل على ظاهر الرواية
وهذه الحكم غالب على كل فانه كثيرا ما يذكر اصحاب المتن ما ليس من تحريجات المشايخ المتقدمين مخالفة لسلك الائمة المتبوعين ما تشابه
الشريفي باب نجاسة الحوض وطهارة فانها من جملة مسائل المشايخ المتقدمين وحصل المذهب قال عن هذا كما ستعرف في موضعه ان شاء الله
وكن اما شتهر ان المتن موضوعة لنقل المذهب الامام ابي حنيفة ثم حكى غالبى الاكثر في كثير ما ذكرها فيها فذهب صاحب
اذا كان راجحا كما في بحث السجدة بالجملة فالانف وغيره الدرر السنية الاربعة في فوائد متفرقة مفيدة للفتى والمصنف فائدة
قال في رد المحتار نقل عن شرح الاشياء للشيخ بيه الله الجلي قل شئنا العلامة صالح لايجز الاقارن من الكتب المختصرة كالنزهة شرح الكفر الجني
والدر المختار شرح تنوير الابصار ولعدم الاطلاع على حال مصنفها كشرح الكفر للملايكيين في شرح النقاية للقرطبي في ونقل الاقوال

المراد بالاربعة اراوا انه اشتمل على المختار والجمع واعلم انه قد شتهر ان المتن موضوعة لنقل المذهب لايل على ظاهر الرواية

والضعيف من غير تحقيق وقد قيل في كتابنا ليس في كتابنا غير معتبر فنادى ابراهيم شامي
من مؤلفات القاضي شهاب الدين الدولة آبادي كما نقله عبد القادر ابيوني في منتخب التواريخ عن تاجده العلامة ابن علي بن محمد
الأكبر في الشيخ حاتم السبكي المتوفى سنة ثمان وتسعين بعد تسعة مائة ومنها تصانيف نجم الدين مختار بن محمود بن محمد الزاهد في الاعتقاد
حنفي الفرع المتوفى سنة ست وخمسين مائة كالتقية والحامدي والمجيب شرح مختصر القدوري و زاد الائمة وغير ذلك فقد قال في
تفقيح الفتاوى بحامدية نقل لرازي لا يعارض نقل المعتبرين انما هي فائدة ذكر ابن بيان انه لا يطبق الى مقدم صاحب الحقبة مخالفا
للقواعد المعتبرة نقل من غيره ومثله في المنهاج انما هي وفيه ايضا في موضع آخر الحامدي مشهور بنقل روايات الصغيفة
ومنها السراج الوهاج شرح مختصر القدوري من مؤلفات ابي بكر بن علي الحامدي المتوفى سنة ثمان مائة كما نقله صاحب كشف الظنون عن
المولى البركلي ومنها مشتمل الاحكام لخير الدين الرومي كما نقله صاحب كشف الصنائع عن البركلي ومنها الفتاوى بصوفية لفضل الله
محمد بن ايوب تلميذ جامع المنارات كما نقله صاحب كشف عن البركلي انه قال انما ليست من كتب الحقبة فلا يجوز عمل بها فيها الا اذا علم
مؤلفها الاصول انتهى ومنها فتاوى ابن نجيم وفتاوى الطوري كما نقله صاحب المحتار عن حاشية ابي السعد والازهرى على شرح الكنز
للاسكس ومنها خلاصة الكيد في الفتوة الى لطف الله في فناناوان شتهرت في بلاد ماوراء النهر اشتها واداء اولها فيما بينهم
حفظا واستكرا الا انه لم يعرف الى الآن حال مؤلفها من هو وكيف هو وهل هو من يستند بصنفه او هو من يعزب به مثل المشهور
ان من لا يعرف الفقه صنف فيه كتابا وقد اختلف في تعيين مؤلفها على اقوال ثلاثة اوردها صاحب كشف الظنون الاول انها
شمس الدين محمد بن حمزة الفخاري المتوفى سنة اربع وثلاثين وثمان مائة وهو محدث جليل في الحول والعلوم وغيره وهذا هو
احمد المعروف بطائفة كبرى زاده الرومي في شرح المقدمة المذكورة الثاني انها لابن كمال باشا الرومي مؤلف الايضاح والاصلاح ذكره
شراح من الكافي الاقتصار المتوفى سنة خمس وعشرين واثلاث الهاتل لطف الله في المشهور الفاضل الكيداني ذكره
شمس الدين القسستاني في شرحها و ابراهيم البخاري في شرحها وهما قول رابع ذكره بعض حامري على قاري المكي مؤلف الرسالة بسماة
بن زبير العبارة لتعيين الاشارة ورسالة سماة بالمدن التزمين وهو انما الى البركات لسنفي حافظ الدين عمر مؤلف الوافي وهذا القول
اضعف الاقوال يشهد بعدم معرفة قائله احوال العقلاء فان مؤلف الوافي هو عبد الله لسنفي مؤلف الكنز والنار والدارك غير المتوفى سنة
احدى او عشرة وسبع مائة وعمر لسنفي غير ومقدم عليه فانه عمر بن محمد لسنفي اللقب بمفتي القليل ونجم الدين مؤلف نظم الجاه بصغيرة والمنظومة
في الفقه وغيرهما المتوفى سنة سبع وثلاثين مائة على البطلان كل في كتاب الفوائد البهية في تراجم كحفية ولم يذكر احد من صنف في تراجم كحفية
وذكر احوالها وتصانيفها مقدمة لصلوة من تاليفات احدها واما الاقوال الثلاثة فلي القول ثالث منها الذي هو المشهور بين الجمهور يكون
مؤلفها رجلا مجهولا فانه لم نقف في كلام احد من اهل تراجم كحفية لطف الله لسنفي خبر ولا اثر ولا مجهول يكون بالغة مالا يستد عليه الا ان
يوافق كتب معتبرة وعلى القول الاول الثاني وان كان مؤلفها من اهل تبرين فان ابن كمال باشا وابن حمزة من اهل عصرها وكلمة دهرها
كما بطلناه في الفوائد البهية الا ان مجاباين اطلب ليا بس يشهد بعدم اعتبارها كثيرا لا يكون المؤلف معتبرا في نفسه مؤلفه غير معتبر لعدم التماس
في التفتيح والتفتيح وجميعه في كل طب يا بس من غير تحقيق وتوضيح والذي ينادى باعلى النذار على انبارا له غير معتبرة وان مؤلفها لا يخلو
ان يكون من الامارة له بالسائل لا علم له باللائق اما ان يكون لم يلزم فيها التحقيق والتفتيح وان كان نفسه من ارباب الترجيح مطالعة
به الرسالة من اولها الى آخرها والاطلاع على سائلها اشارة واحكامه الفاظة فان فيها مسائل مخالفة لنظام الرواية مبانية ملكت لمعبرة
الآثرى الى انه عرف الواجب في مفتع رسالته بان ثبت دليل فيه شبهة وذكر ان حكمه كحكم الغرض عملا لا اعتقادا ثم ذكر في الباب الثاني المنقذ

فصل الاول ابتداء صحيح المشدخ والثاني للترجيح والتصحيح وعليه العمل ما رجع عند الافتاء بما صحح المشدخ لان السائل انما يسأل عما هو
الذهب عند بلانته وفي الدر المختار من تصحيح القدوري لقام بن قطلوبغا ان قلت قد يكون اقوالا مترجعا وقد يخلعون في
الصحيح قلت عمل مثل اعملا بمن اعتبار تغير العرف وحوال الناس ابو البرقي وما ظهر عليه تعامل اقوى وجه لا يخلو الوجود عن ميمر هذا
حقيقة لا خلافا على من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبرارة دونه انتهى وفي كتاب الخصال من البحر الرائق الفتوى اذا اختلف كان الترجيح
نظرا لرواية انتهى وفيه باب مصرف الزكوة اذا اختلف التصحيح وجب الغصص من ظاهر الرواية والرجوع اليها انتهى وفيه باب قضاء
الغوائت اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون اولى انتهى وفي غنية المستمل شرح فنية المصلي في بحث التبرع بالعلماء والفتوى
على قول الامام الاظم في العبادات مطاوعا وهو الواقع بالاستقرار المكين عنه رواية تقول الخالف كافي طهارة الماء المستعمل التيمم فقط عند
غيره من القرائن وفيه ايضا في بحث تعديل الاركان قد علمت ان مقتضى الدليل في كل من طهارة الماء والقنوت والجملة الوجوب قال الشيخ
كمال الدين اي ابن الهام ولا ينبغي ان يعدل عن الرواية اذا وافقها رواية انتهى وفيه باب القضاء للاشياء النظام الفتوى على قول من سبق
فيما يتعلق بالقضاء كما في الفينة والبرازية انتهى وفي شرح البيروني للاشياء ان الفتوى على قول من سبق ايضا في الشهادة وعلى قول
زفر في سبع عشرة مسائل حررتها في رسالته انتهى وفيه باب القضاء للقوائم من البحر الرائق المسئلة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية ثبتت رواية
تعيين النصير اليها انتهى وفي كتاب كف منتهى كان في المسئلة قولان صحاحان جاز القضاء والافتاء بحدابها انتهى وفي كتاب الشهادات
من الفتاوى الخيرية المقررة انه لا يفتى ولا يعمل بالقبول الام الاظم ولا يعدل عنه الى قولها او قول جازا او غير بالانضوقة انتهى وفي
شرح الاشياء لبيروني لاداه نقلنا عن شرح البداية لابن الشحنة اذا صح الحديث كان على خلاف المذهب على الحديث ويكون ذلك مذنبه
يخرج مقلدا عن كونه خفيا بالعلم بقدر صحيح عنه اي عن الامام ابي حنيفة اذا صح الحديث نهى عن التبرع في العبادة لتحسين
الاشارة لعلي القاسمي قد غرّب لكيدني حيث قال العاشر من المحرمات الاشارة بالسبابة كابل الحديث اي شل اشارة جامعة يجمعهم سلم
بحديث رسول الله وانه خطا عظيم وجم جسيم منشا الجهل عن قواعد الاصول مراتب الفروع من النقول لولا حسن الظن بتاويل كلامه
بسببه لكان كفره صريحا واتداه جميعا فهل كل مؤمن ان يحرم ما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم الا كان يكون متوارفة نقله في جواز
ما عليه عامة العلماء كابرا من كبار الرجال ان امنا الاظم قال لا يعمل الا بحدان ياخذ بقولنا لم يعرفنا هذه من الكتاب السنة او اجماع الامتاء
القياس المبني في المسئلة وقال الشافعي اذا صح الحديث على خلاف في قاضوا بقولنا على الحائط واعلموا بالحديث الضابط او اعرفت بنا
فاعلم ان لو لم يكن للامام نص على المزمع لكان من التحسين على تباعد العلماء الكلام فضلا عن احوال ان يعلموا بما صح عن رسول الله وكذا الوجه
من الامام لفي الاشارة وصح اثباتها عن صاحب البشارة فلا شك في ترجيح الشبهة المسند الى رسول الله فليفت قد طابق نقله
الصريح ما ثبت عن رسول الله الاسناد الصحيح فمن انصف لم يتعسف عرفان هذا سبيل اهل الدين من السلف والخلف ومن عمل
من ذلك فهو بالكل بونصف المعاند المكابرو لو كان عند الناس من الاكابر انتهى وفي رسالته اخرى لفي بحث الاشارة السماء بالندمين
للتزمين الغافل بان الفتوى على ترك الاشارة بدع بانها بهذه المسئلة فملاذا وجد عن الامام روايتان او عنه رواية وعن صاحبيه
رواية اخرى مع انه يمكن ان لا يزل الترجيح اذا قبل الترجيح بلا مرجع والتصحيح بلا صحح فلو وجدوا بيان فالراجح هو وافق الاحاديث
المصطفوية وطابق اقوال جمهور علماء الله مع انه معارض بقولنا من المشدخ المعبر عن ان الفتوى على الاشارة فان لا خلافا كونها
من السنة انتهى وفي السراجية لا ينبغي احداث فتوى الا ان يعرف قائل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس فان عرف
انما ويل العلماء ولم يعرف نداهم فان كل عن المسئلة يعلم ان العلماء الذين نقل عنهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول بما جاز

وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الكافية وان كانت مسلمة قد تغلفوا فيه فلا بأس بان يقول هذا في قول فلان جائز وفي قول فلان لا يجوز
وليس ان يختار فحسب بقول بعضهم لم يعرف جهم انتهى وفي جامع اضراسات الكمال للمفتي ان مفتي بعض الاقوال المبحرة لم يستفتي
وفي كتاب القضاء من الاشياء المفتي انما مفتي بما يقع عنده من المصلحة كمنه مهابر ازية انتهى قال السيد المحمدي في حاشية كمال
المرواد المفتي المجهول المقلد فلا يفتي الا بالصحيح سواء كان فيه مصلحة للمستفتي او لا ويجوز ان يرد به المقلد اذا كان في المسئلة قولان
مصححان فانه مخير في الفتوى فيختار ما فيه المصلحة انتهى وفي الاشياء ايضا تعيين الاقوال في الوقت لا نفع له كما في شرح الجمع والعمادي
القدسي انتهى الدراسة النخاسة في فوائدنا لمن يطالع الكتب الفقهية وغير الاصحابنا المنقبة فائدة قال في كتاب القضاء
من الاشياء لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهري المذهب كالدلالة وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف
ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرية واما مفهوم الرواية فمكة كافي فاية البيان من الحج انتهى وفي حاشية المحمدي انما كان المفهوم
جمة عندنا في الرواية دون النصوص لان المفهوم فيها ليس مقصودا بخلاف كلام الاصحاب فانه مقصود فيكون جمة فيها وبذلك الفرق
بينها وانه قد خص على كثير من فاحفظوا احتفظ به كذا في الزمير البادي على اصول العمادي معناه الى عبد البر بن الشحنة انتهى وفي جامع
الرموز في كتاب الطهارة ان مفهوم الخافضة في الرواية لمفهوم الموافقة معتبرا لا خلافا كما ذكره اصفهاني صد الشريعة في كتاب النكاح اي من اثار
لكن في اجازة الزايدى انه غير متبرر حتى انه معتبر لانه اكثرى الاكل كافي حدود النهاية انتهى وفي الكافي في باب صحة الصلوة التحفيض
الروايات ميل على انفي لعله انتهى وفي حاشي الاشياء نقل عن النفع الوسائل مفهوم التخصيف جمة انتهى فائدة لفظ قاله بتلخيص فاية
اختلاف المشايخ كذا في النهاية في كتاب النصب في العناية والبنائية في باب انفس الصلوة وذكر ابن الهيثم في فتح القدير باب يوجب
القضاء والكفارة من كتاب الصوم ان عمادة اعيان صاحب الهداية في مثله فائدة اضعف من الخلل انتهى وكذا ذكره سعد الدين التفتازاني في
حاشي الكشاف عند تفسير قوله تعالى حتى تبين لكم الخط الابيض ان في لفظ قالوا الاشارة الى ضعفنا قالوا فائدة المرواد بقوله لم يفسد اليه
المشايخ ونحوه اكثرهم كذا في فتح القدير في باب ركعة واحدة فائدة بمقدد يقال من يصح قد يقال بجمة كذا في شرح المذهب للشيخ في كتاب
تراهم يطلعون على الصلوة المكروهة ونحوه جاز ذلك صحيح ذلك يريدون نفس الصلوة المقابل للباطل ان في غير القصيدة الاباحة او في الكسرة
واهم هذا افسر الشرح والمشون كثيرا قولهم جاز صحيح بقوله اي مع الكراهية كما انصحن على سبع انظر وقال في طية العمل شرح فية المصلي ان
لا يجوز قيطل ويلد بلا تتع شرها وبه شمل الجراح والمكروه المندوب الواجب انتهى وفي القدر الفردي لبيان الرابع من جواز
التعليق للشرع في عند البحث من بعض عبادات فية مفتي او نقول يجوز بغير كل فانه لا يلزم من النفاذ العمل فان الحكم على الغائب فانه
عند شمس الاثمة وغيره كما ذكره العمادي وشهادة الفاسق يصح الحكم بها وان لم يكل انتهى فاحفظ هذا فقدل قدم كثير من الناس بحكم
علمهم فائدة كلمة لا بأس اكثر استعمالها في المباح ما تركوا في كذا في كتابه بالقاضي من فتح القدير وفي رد المحتار في كتاب
الطهارة كلمة لا بأس ان كان الغالب استعمالها فيما تركه او في كنهاته تستعمل في المندوب كما صرح به في البحر من جواز الطهارة انتهى
فائدة لفظ فية في عرف المتأخرين غلب استعماله في المندوبات لما في حرف القدر فاستعماله في اعم حتى قيل الواجب ايضا كذا في رد
المحار وحاشي الاشياء فائدة المرواد بالمشايخ في قولهم هذا قول المشايخ من لم يدرك الام كذا في وقف الشهادة المرواد بالمتقدمين
من فقهاء ساهم الذين لم يروا الاثمة الثلاثة ومن لم يدركهم فهو المتأخرون هذا هو الظاهر من اطلاقاتهم في كثير من المواضع وذكر
عبد النبي الاحمد ترمذي في جامع العلوم نقل عن صاحب النيات اللطيفة ان الخلف عند الطهارة من محمد بن الحسن شمس الاثمة المحلواني

هذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الكافية وان كانت مسلمة قد تغلفوا فيه فلا بأس بان يقول هذا في قول فلان جائز وفي قول فلان لا يجوز
وليس ان يختار فحسب بقول بعضهم لم يعرف جهم انتهى وفي جامع اضراسات الكمال للمفتي ان مفتي بعض الاقوال المبحرة لم يستفتي
وفي كتاب القضاء من الاشياء المفتي انما مفتي بما يقع عنده من المصلحة كمنه مهابر ازية انتهى قال السيد المحمدي في حاشية كمال
المرواد المفتي المجهول المقلد فلا يفتي الا بالصحيح سواء كان فيه مصلحة للمستفتي او لا ويجوز ان يرد به المقلد اذا كان في المسئلة قولان
مصححان فانه مخير في الفتوى فيختار ما فيه المصلحة انتهى وفي الاشياء ايضا تعيين الاقوال في الوقت لا نفع له كما في شرح الجمع والعمادي
القدسي انتهى الدراسة النخاسة في فوائدنا لمن يطالع الكتب الفقهية وغير الاصحابنا المنقبة فائدة قال في كتاب القضاء
من الاشياء لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهري المذهب كالدلالة وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف
ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرية واما مفهوم الرواية فمكة كافي فاية البيان من الحج انتهى وفي حاشية المحمدي انما كان المفهوم
جمة عندنا في الرواية دون النصوص لان المفهوم فيها ليس مقصودا بخلاف كلام الاصحاب فانه مقصود فيكون جمة فيها وبذلك الفرق
بينها وانه قد خص على كثير من فاحفظوا احتفظ به كذا في الزمير البادي على اصول العمادي معناه الى عبد البر بن الشحنة انتهى وفي جامع
الرموز في كتاب الطهارة ان مفهوم الخافضة في الرواية لمفهوم الموافقة معتبرا لا خلافا كما ذكره اصفهاني صد الشريعة في كتاب النكاح اي من اثار
لكن في اجازة الزايدى انه غير متبرر حتى انه معتبر لانه اكثرى الاكل كافي حدود النهاية انتهى وفي الكافي في باب صحة الصلوة التحفيض
الروايات ميل على انفي لعله انتهى وفي حاشي الاشياء نقل عن النفع الوسائل مفهوم التخصيف جمة انتهى فائدة لفظ قاله بتلخيص فاية
اختلاف المشايخ كذا في النهاية في كتاب النصب في العناية والبنائية في باب انفس الصلوة وذكر ابن الهيثم في فتح القدير باب يوجب
القضاء والكفارة من كتاب الصوم ان عمادة اعيان صاحب الهداية في مثله فائدة اضعف من الخلل انتهى وكذا ذكره سعد الدين التفتازاني في
حاشي الكشاف عند تفسير قوله تعالى حتى تبين لكم الخط الابيض ان في لفظ قالوا الاشارة الى ضعفنا قالوا فائدة المرواد بقوله لم يفسد اليه
المشايخ ونحوه اكثرهم كذا في فتح القدير في باب ركعة واحدة فائدة بمقدد يقال من يصح قد يقال بجمة كذا في شرح المذهب للشيخ في كتاب
تراهم يطلعون على الصلوة المكروهة ونحوه جاز ذلك صحيح ذلك يريدون نفس الصلوة المقابل للباطل ان في غير القصيدة الاباحة او في الكسرة
واهم هذا افسر الشرح والمشون كثيرا قولهم جاز صحيح بقوله اي مع الكراهية كما انصحن على سبع انظر وقال في طية العمل شرح فية المصلي ان
لا يجوز قيطل ويلد بلا تتع شرها وبه شمل الجراح والمكروه المندوب الواجب انتهى وفي القدر الفردي لبيان الرابع من جواز
التعليق للشرع في عند البحث من بعض عبادات فية مفتي او نقول يجوز بغير كل فانه لا يلزم من النفاذ العمل فان الحكم على الغائب فانه
عند شمس الاثمة وغيره كما ذكره العمادي وشهادة الفاسق يصح الحكم بها وان لم يكل انتهى فاحفظ هذا فقدل قدم كثير من الناس بحكم
علمهم فائدة كلمة لا بأس اكثر استعمالها في المباح ما تركوا في كذا في كتابه بالقاضي من فتح القدير وفي رد المحتار في كتاب
الطهارة كلمة لا بأس ان كان الغالب استعمالها فيما تركه او في كنهاته تستعمل في المندوب كما صرح به في البحر من جواز الطهارة انتهى
فائدة لفظ فية في عرف المتأخرين غلب استعماله في المندوبات لما في حرف القدر فاستعماله في اعم حتى قيل الواجب ايضا كذا في رد
المحار وحاشي الاشياء فائدة المرواد بالمشايخ في قولهم هذا قول المشايخ من لم يدرك الام كذا في وقف الشهادة المرواد بالمتقدمين
من فقهاء ساهم الذين لم يروا الاثمة الثلاثة ومن لم يدركهم فهو المتأخرون هذا هو الظاهر من اطلاقاتهم في كثير من المواضع وذكر
عبد النبي الاحمد ترمذي في جامع العلوم نقل عن صاحب النيات اللطيفة ان الخلف عند الطهارة من محمد بن الحسن شمس الاثمة المحلواني

